جريدة الشرق - ص. 5 25/05/2009

أبوغزالة وبن طوّار والمسلماني وإبراهيم خلال الندوة

أبوغزالة يلقي كلمته

ندوة ساخنة حول الأزمة الاقتصادية وتأثيرها محلياً وخليجياً

طلال أبوغزالة: قطر تصدت للأزمة واستوعبتها بقرارات جيدة

محمد طلبة

أكد الخبير المالي طلال أبوغزالة رئيس شركة طلال أبو غزالة للاستشارات إن الأزمة الاقتصادية الحالية تمثل عملية تحول كبرى في التاريخ لم تر البشرية لها مثيلاً من قبل.. وأضاف خلال ندوة "الأزمة الاقتصادية الآثار .. الحلول محلياً وخليجياً" ونظمها مركز المديرين القطريين برعاية غرفة التجارة والصناعة، ومؤسسة نابينا..

إن الأزمة ليست انهيار بنوك ومؤسسات مالية عالمية وإنما تحول تاريخي.. موضحاً أن قيمة الخسائر التي لحقت بالاقتصاد العالمي حتى الآن تصل إلى 500 تريليون دولار تمثل قيمة المشتقات المالية التي تاجر بها المغامرون في الأسواق العالمية، بعد أن أطلق عليها من قبل "الإبداع المالي" وهي غير خاضعة لأي جهة رقابة من سلطة مالية، في الوقت الذي يبلغ فيه حجم الاقتصاد الأمريكي 15 تريليون دولار وفقاً لتقديرات البنك الدولي.

500 تريليون دولار خسائر القطاع المالي بسبب المشتقات المالية

25/05/09. 5 ص - جريدة الشرق

جانب من الحضور

الأزمة الاقتصادية مثل إنفلونزا الخنازير ستنتقل من بلد إلى آخر

الدول العربية مطالبة باتخاذ قرارات حمائية

. وأضاف أبوغزالة أن السبب في الأزمة العالمية يرجع لانعدام الرقابة وانعدام سلطة الدولة في أمريكا للرقابة على السوق المالي.. وأكد أن تأثيرات الأزمة على الدول العربية خاصة قطر هامشية لوجود سلطة رقابة قوية وقوانين تراقب سوق المال، وأضاف أن الأنظمة والظروف الاقتصادية في الدول العربية تختلف تماماً عن الأوضاع في الدول الغربية.. موضحاً أن هناك فرقاً بين الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية، فالأولى تضرب وتهدأ، والثانية مثل إنفلونزا الخنازير تنخر في الجسم الاقتصادي وتستمر من قطاع إلى قطاع، ومن بلد إلى آخر، مشيراً إلى أن الأزمة الاقتصادية ستنتقل من الانكماش إلى الركود الاقتصادي الذي يمثل مرحلة خطيرة تنقص فيها معدلات النمو وتتجه إلى المعدل السالب مما سيؤدي إلى زيادة البطالة في الدول الغربية وإغلاق المصانع والمؤسسات وتسريح العمالة.

مشيراً إلى انخفاض القدرة الاستهلاكية للمواطن الأمريكي من 100 دولار إلى 50 دولاراً يومياً في ظل مستويات دخل لنصف سكان العالم تقل عن دولار واحد يومياً.. وأضاف إن العالم يمر حالياً بمرحلة انتقال وليس أزمة فقط ومن المتوقع أن تستغرق 10 سنوات على الأقل رغم الدراسات التي تنفي ذلك.. موضحاً أن صعود أسواق الأسهم لا يعني الانتعاش لأن أسواق الأسهم هي أسواق وهمية لا تضيف إلى الدخل القومي والسوق الحقيقي هو السوق المنتج الذي يقدم إضافة إلى الاقتصاد القومي مثل المصانع والقطاعات الإنتاجية.. ويضيف أن أمريكا لن تستطيع أن تخرج من الأزمة إلا بعد تغيير نظامها الاقتصادي وأن تصبح رأسمالية مراقبة ومقيدة في ظل قواعد وأنظمة قانونية.. وقال إنه إذا اتجهت أمريكا إلى هذا الخيار ستواجه بمعركة أخشى على الرئيس أوباما منها حيث خسر ثلاثة رؤساء مناصبهم من قبل لأنهم تحدوا قطاع المال وحاولوا فرض رقابة على قطاع البنوك بدون قانون أو تشريع وهي عملية كبيرة.. وأضاف إن مجموع رؤوس أموال البنوك الأمريكية 3 .1 تريليون دولار في حين أن خسائر هذه البنوك 3.1 تريليون دولار لذلك تتجه البنوك إلى ضخ أموال في رؤوس أموالها حتى تستطيع أن تستمر في ظل الأزمة. وأوضح ان اجتماعات مجموعة العشرين كانت قراءتها كثيرة ومليئة بالتمنيات والتوصيات وليس القرارات واجبة التنفيذ سوى قرار زيادة رأسمال البنك الدولي.. وأكد ان مهنة المحاسبة في أساس جريمة الأزمة الاقتصادية حيث لم تطبق أي قرارات أو معايير صالحة ولم تقم بعمليات تقييم للأصول بصورة سليمة وساهمت في زيادة الأزمة من خلال اخفاء الخسائر.. وأضاف ان الثروة تتجه حالياً من الغرب إلى الشرق ومن الشمال إلى الجنوب وخلال العشرين عاماً القادمة سيكون هناك تحولات كبرى في السياسة الاقتصادية كما قال رئيس البنك الدولي سابقاً ولفستون الذي أكد ان مجموعة الدول السبع ستكون جزءاً من التاريخ وان هناك تكتلات اقتصادية جديدة منها روسيا والبرازيل والصين والهند وكوريا، إضافة إلى اليابان.. وأشار إلى ان المشكلة القادمة ستتجه إلى قطاع النقل بعد ان ضربت الأزمة القطاع المالي وقطاع السيارات ومن المتوقع ان تواجه قطاعات النقل المختلفة مثل الطائرات والقطارات أزمة حادة.

وأكد أبو غزالة ان الدول العربية وصانعي القرار خاصة البنوك والمصارف المركزية استوعبت الأزمة المالية جيداً.. لذلك كان التأثير على الدول العربية في الحدود الدنيا.. وحول كيفية مواجهة الدول العربية للأزمة الاقتصادية يؤكد أبو غزالة أن أهم قرار ينبغي اتخاذه هو الإجراءات الحمائية لكل دولة عربية والعودة إلى الحماية بدلاً من تحرير التجارة وهو ما نفذته الدول الغربية عكس ما يظهر حالياً.. فهذه الدول تلجأ إلى الحمائية لحماية شركاتها وقطاعاتها ولعل أبرز دليل هو مشكلة دعم الزراعة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية التي توقفت حالياً بعد جولة الدوحة ولم تسفر عن أي قرارات سوى مزيد من تحرير الأسواق للدول النامية وفرض قيود على أسواق الدول الغربية.. وتوقع أبو غزالة ان يتجه العالم إلى الحمائية بصورة أكبر خلال الفترة القادمة مثل دول الاتحاد الأوروبي الذي جاءت قراراته بعد الأزمة كلها حمائية وليست تحريرية ومنح كل دولة الحرية الكاملة في اتخاذ القرارات المناسبة لحماية اقتصادها.. ويضيف ان من حق الدول العربية ان تتخذ أي قرارات مماثلة، مشيراً الى خطة الرئيس أوباما التي ركزت على الشركات الأمريكية فقط وليس الأجنبية العاملة في الولايات المتحدة وعدم استفادة أي منتج أجنبي من خطة الانقاذ مما يعني قرارات حمائية للشركات الأمريكية، وعلى الدول العربية ان تتخذ قرارات حمائية في كل قطاعاتها الإنتاجية لتوفير الحماية لهذه القطاعات مثلما فعلت أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي.

ويوضح أبو غزالة ان التحولات التي ستفرضها الأزمة الاقتصادية ستؤدي إلى عدم وجود عملة واحدة (الدولار) ولن يكون هناك تكتل اقتصادي كبير واحد وسيكون هناك عدة تكتلات وسيكون هناك أسواق مالية ومراكز مال متعددة، وسيعاد النظر في مؤسسات العمل الاقتصادي مثل منظمة التجارة والصندوق والبنك الدولي، ويتوقع أبو غزالة ارتفاع أسعار النفط ليتجاوز سعر البرميل 100 دولار قبل نهاية العام الحالي، وهي مصلحة أمريكية قبل أن تكون مصلحة دول مجلس التعاون أو الدول المنتجة.. ففرنسا وبريطانيا مثلا تجنيان ضرائب على النفط تعادل إيرادات دول الخليج من تصدير النفط، وأمريكا تخسر حالياً لان سعر النفط الرخيص يسبب لها عجزا في الموازنة لعدم وجود ضرائب، كما ان شركات النفط تعاني مشكلة بعد تخفيض سعر النفط وهي نفسها ترغب في زيادة الأسعار حتى ترتفع إيراداتها، وهناك مصلحة أمريكية حاليا في ارتفاع سعر النفط.. ويضيف ان من مصلحة أمريكا والدول الغربية ازدهار منطقة الشرق الأوسط والدول العربية حتى يمكن التصدير اليها، لانه في حالة الانكماش أو الركود لن تصدر أمريكا وأوروبا للدول العربية وبالتالي فهناك مصلحة مشتركة حاليا بين الطرفين العربي والغربي.. وأكد أبوغزالة ان الأزمة الاقتصادية لا تمثل نقمة على الدول العربية وإنما نعمة يجب انتهازها وفرصة تاريخية للازدهار والنمو بعد التحولات التاريخية.

وعقب المحاضرة الرئيسية تم فتح باب الأسئلة والمناقشات للحضور، حيث دارت أغلبية الأسئلة حول الإجراءات التي ينبغي على الدول العربية اتخاذها وتأثيرات الأزمة الاقتصادية عليها والدروس المستفادة.. وأكد أبو غزالة ان كل دراسات مراكز الأبحاث تشير إلى أن الأزمات الاجتماعية والبطالة ستضرب الدول الغربية وليس العربية لان الوضع مختلف في الدول العربية، وهناك بعض الدول مثل تركيا وإيران سيكون لها مكانة اقتصادية مرموقة، كما ان المنطقة العربية تستطيع تفادي المشاكل الاجتماعية الناجمة عن الأزمة ولا خوف عليها ومن الممكن ان تحقق ازدهارا في ظل الأوضاع الحالية والاستفادة من الأزمة لصالحها، فالتأثير على الدول العربية محدود ويمكن احتواؤه من خلال الإجراءات الحمائية.. وحول نظام الاقتصاد الإسلامي أوضح ان الممنوع في الاقتصاد الإسلامي مثل الفائدة والفساد وشراء الديون هي أسباب الأزمة الاقتصادية في الغرب، لذلك فالنظام الإسلامي أسلوب جيد للتعامل المالي والاقتصادي.

وردا على سؤال حول الوحدة النقدية الخليجية بعد انسحاب الإمارات أكد أبوغزالة ان ما يهم حاليا هو التكامل الاقتصادي الخليجي ولا يجوز أن ننحرف عن هذا التكامل وهو غير مشروط بالتكامل المالي، فالاتحاد الأوروبي ليست بريطانيا جزءا منه ولكن ذلك لم يمنع التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي، وقال انه لا ينبغي أن يؤثر الخلاف حول الوحدة النقدية على التكامل الاقتصادي الخليجي فالاقتصاد هو الأساس وليس العملة التي تعتبر وسيلة وليست هدفا في حد ذاته، حضر الندوة محمد بن طوار عضو المجلس التنفيذي لغرفة التجارة والصناعة والدكتور محمد جاسم المسلماني الرئيس التنفيذي لمركز المديرين القطري وإبراهيم محمد إبراهيم نابينا رئيس مؤسسة نابينا.